Doi: 10.34120/0085-036-144-018

مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية والإنسانية بجامعة قطر- دراسة ميدانية

أ. د. حمدة حمد السعدية
كلية التربية – جامعة التقنية والعلوم التطبيقية
سلطنة عمان

أ. د. بدرية مبارك العماري
كلية التربية – جامعة قطر
دولة قطر

الملخص

هدفت الدراسة تعرف مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية والإنسانية بجامعة قطر. وتحديد الفروق في آراء أعضاء هيئة التدريس التي قد تُعزى لمتغيرات الجنس، ونوع الكلية، والرتبة الأكاديمية، والجامعة التي تخرج فيها عضو هيئة التدريس. ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثتان بإعداد استبانة تكونت من 43 فقرة موزعة على أربعة مجالات؛ وهي: مجال الحرية في التدريس، ومجال الحرية في مجال البحث العلمي، ومجال الحرية في خدمة المجتمع، ومجال حرية المشاركة في صنع القرار الجامعي. تم تطبيق الأداة على عينة تكونت من 327 عضو هيئة التدريس. وبينت نتائجها أن مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية والإنسانية بجامعة قطر جاءت بدرجة ممارسة متوسطة، وأن أعلى مجال جاء مجال الحرية في خدمة المجتمع وبدرجة عالية جداً، وأن مجال البحث العلمي، ومجال حرية المشاركة في صنع القرار الجامعي جاء بدرجة متوسطة، كما بينت النتائج عدم وجود فروق في متغيرات الجنس، ونوع الكلية، والرتبة الأكاديمية، والجامعة التي تخرج فيها عضو هيئة التدريس. وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الباحثتان بتطوير لوائح وأنظمة جامعة قطر لتوفير أكبر قدر ممكن من الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس خاصة في مجال البحث العلمي والمشاركة في صنع القرار الجامعي.

الكلمات المفتاحية: ممارسة الحرية الأكاديمية، جامعة قطر .

المقدمة

تعد الجامعات مؤسسات مجتمعية لها الدور البارز في إعداد القوى البشرية، ورسم السياسات المجتمعية، وسد احتياجات سوق العمل من الكوادر العلمية والعملية التي يحتاجها سوق العمل؛ فالجامعات قمة الهرم التعليمي في الدولة وهي المؤسسة القيادية في المجتمع ومركز إشعاع ثقافي وفكري ومنيع للعلم والمعرفة، وتعتبر أحد مؤسسات التعليم العالي التي لها الدور الأكبر في نشر ثقافة المجتمع وتحقيق تطلعاته المستقبلية نحو النجاح. وللجامعة وظائف تؤديها ومن هذه الوظائف التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. وتُعتبر هذه الوظائف محور الارتكاز الذي تدور حوله أهداف الجامعة واستراتيجيتها وخطط عملها. ويرى شطناوي ومعاية (2011) أن الجامعات لا يمكن أن تؤدي وظائفها المهمة وأن تكون فعالة إلا إذا توافرت لها أجواء من الحرية في إدارة نشاطاتها العلمية والأكاديمية والبحثية؛ إما في إطار تأسيسها أو في إطار إداراتها. ولكي تكون هذه المؤسسات مستجيبة لحاجات الناس عليها أن توفر الدرجة العالية من الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها كي يمارسوا مهامهم التدريسية والبحثية وخدمة المجتمع. وتشير دراسة (Hudson & Williams, 2016) إلى أن الحرية الأكاديمية مهمة لأنها تعني التقصي والبحث ونقل المعرفة دون قيود، فالمعرفة لا تتقدم بدون مستوى مناسب من الحرية المستقرة، فلا جدوى من التعليم العالي دون الحرية الأكاديمية. ويرى (Ekundayo & Adedokun, 2009) أن الحرية الأكاديمية ضرورية لكل المجتمعات للنهوض في عملية نقل وتطبيق المعرفة فهي ضرورية لحماية الجامعة وحريتها من تدخل المسؤولين والمنفذين الحكوميين والقوى الأخرى في تشغيل المؤسسة الجامعية خاصة في القضايا المتعلقة باختيار وقبول الطلبة، وتعيين أعضاء هيئة التدريس أو عزلهم، وتحديد محتوى المناهج والمقررات في الجامعة، وإنشاء التوازن والتوافق بين التدريس والبحث والدراسات المتقدمة، واختيار المشاريع البحثية وحرية النشر، وبمعنى آخر حرية العمل وحرية نشر المعلومات وحرية إجراء البحوث وتوزيع المعرفة ونقلها من دون قيود من أي جهة.

إن مفهوم الحرية الأكاديمية قديم قدم الجامعات العريقة في أوروبا حيث تُعرّف الحرية الأكاديمية على أنها حق أعضاء هيئة التدريس في حرية التعبير عن وجهات نظرهم، وحرية اختيارهم مضامين المادة التدريسية في ضوء توصيف المقرر وحرية المشاركة في النشاطات الاجتماعية والسياسية، وتتمثل أهم المبادئ التي

يجب على الجامعة تبنيها كأسس عامة هي حق الأستاذ الجامعي في حرية التفكير التحليلي، والمبادرة وجعله قادرا على الجمع بين ضروريات التدريس، والبحث العلمي، والإدارة الوظيفية والأكاديمية (الأسود وعساف، 2014). وعرفت منظمة اليونسكو الحريات الأكاديمية في إعلان الحرية الأكاديمية لعام 2005 بأنه «حرية البحث، والتدريس، والتحدث والنشر، مع الالتزام بمعايير وقواعد البحث العلمي دون تدخل أو فرض عقوبات ودون تقويض لما يمكن أن يقود إليه هذا البحث أو الفهم. أما إعلان عمان للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي فعرفت الحرية الأكاديمية بأنها حق التعبير عن الرأي، وحرية الضمير، وحق نشر المعلومات والمعارف وتبادلها (مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، 2019). كما تُعرّف الحرية الأكاديمية بأنها «الفرصة المتاحة أمام المعلم والطالب للدراسة والتدريس دون إكراه أو أي صورة من صور التدخل الذي يفرض قيوداً على تلك الحرية بمعنى حرية المعلمين في التدريس بالطريقة التي يرونها مناسبة من وجهة نظرهم المهنية وحرية الطالب في التعبير والتساؤل واحترام رأي الآخرين مع مراعاة أن الحرية والمسؤولية وجهان لعملة واحدة (حوالة، 2012). كما يراها زراقة (2015) أنها تُعد حجر الزاوية في نمو فاعلية الكليات والجامعات وزيادة كفاءة أدائها، إذ إن استقلالها الإداري والمالي والفكري يدفعها بقوة إلى التميز، وتحمل مسؤولية جودة مخرجاتها أمام المجتمع، فالجامعات العريقة في العالم تفاخر باستقلالها وحرية فكر منسوبيها، وتناضل من أجل حماية مكتسباتها من التدخلات الخارجية. وترتبط قيمة الحريات الأكاديمية بأهداف الجامعة الأساسية كما أن دورها الاجتماعي المتعاظم في عصر الثورة المعلوماتية يزيد من أهميتها حيث إن هيمنة اقتصاد المعرفة على العالم وبزوغ الدول الديمقراطية الحديثة وسرعة انتشار المعلومات والأفكار يدعو إلى إعادة فحص مفاصل وطبيعة وأهمية الحريات الأكاديمية؛ فالمجتمع يستفيد من الحريات الأكاديمية بطريقتين أولهما مباشرة وعاجلة عن طريق تأثيرات ومنافع العلوم التطبيقية وتدريب الكوادر التقنية وتربية قادة المستقبل وتفيد الحريات الأكاديمية المجتمع بصورة غير مباشرة وعلى المدى الطويل بالحفاظ على نواتج المعرفة ومنع تخريبها أو تشويهها لأسباب أيديولوجية مهما كانت تطبيقاتها الحالية غير مقبولة (العجمي، 2016). وتتمحور أبعاد الحرية الأكاديمية في حرية التفكير؛ وهي ركن أساسي من أركان الحرية الأكاديمية، وتتمثل في قدرة الفرد على التعبير عن آرائه بأمان ودون قيود، وحرية الاختيار؛ وهي قدرة الفرد وتمتعه بدرجة عالية من

الاستقلالية في الاختيار من عدد من الخيارات والبدائل، وحرية البحث؛ قدرة الفرد على إطلاق قواه الخلاقة المبدعة وحقه في المناقشة، والنقد البناء دون تعصب أو تحيز مع مراعاة الموضوعية والإخلاص للحقيقية. وتتحدد درجة أفعال الإنسان بدرجة ضرورتها ومعقوليتها، ودرجة الاعتقاد؛ التي تتمثل في أن يعيش الناس أحراراً في عقائدهم دون عوائق، وأن الدولة لا تسلب الناس حرية العقيدة ولا تمنعهم من ممارسة حقهم فيها والدفاع عنها ضمن فلسفة المجتمع، وحرية المشاركة في اتخاذ القرار (عباس، 2015).

أما ضوابط الحرية الأكاديمية ومبادئها فتتمثل في: الأمانة : وهي بالنسبة لعضو هيئة التدريس أن يحرص على أداء واجبه كاملاً فيما يتصل بتقديم المعرفة والصدق العلمي، وأن كان من الصعب إلى درجة المستحيل رسم حدود وثيقة بين المسموح به وغير المسموح للأكاديمي داخل الصف، إذ ليس من الضروري في المسائل الأخلاقية أن يبين الأستاذ وجهة نظره فقط، أو أن يخلص إلى رأي واحد وكأنه الحقيقة المطلقة بل عليه أن يلجأ إلى التوضيح وتعميق النقاش، والمسؤولية : وتتطلب الالتزام بما يوكل للفرد من مهام والقيام بها على أكمل وجه، والالتزام بالقضايا الاجتماعية والسياسية العادلة بما في ذلك الدفاع عن حقوق وحريات الإنسان وتسخير النشاط العلمي والبحثي كلما أمكن ذلك لخدمة هذه الأغراض فالحرية والمسؤولية الأكاديمية سمتان متلازمتان ووجهان لحقيقة واحدة لا يمكن الفصل بينهما (Downs, 2009) .

أما الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات (AAUP) فترى أن ضوابط وحدود الحريات الأكاديمية تتضمن الآتي: أن الحرية الأكاديمية التي يتمتع بها أعضاء الهيئة الأكاديمية هي حق يمنح للأستاذة بعد انقضاء فترة التجربة التأهيلية له، التي تبدأ مع بداية تعيينه لأول مرة ولا تتعدى مدة السبع السنوات في أكثر الأحوال، وأساتذة مؤهلون بحرية تامة في البحث ونشر النتائج ضمن الموضوعات الملائمة لتأدية واجبهم الأكاديمي، وأساتذة مؤهلون في غرفة الصف لمناقشة الموضوعات على أن يراعي عدم الخوض في القضايا الخلافية التي لا علاقة لها بها بموضوع الدرس، ويتم محاسبة الأساتذة الذين هم من أعضاء المجموعة التعليمية بوصفهم مواطنين اعتياديين عندما يتكلمون أو يتفهمون بأقوال خارج نطاق مهامهم (هادي، 2010). وتقرن الحرية الأكاديمية بالجامعة بوظائفها الثلاث المعروفة؛ وهي : التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع، وبهذا يقع على الجامعة مسؤولية توفير السبل المختلفة

لضمان تحقيق هذه الحرية من أجل التفاعل المثمر لتحقيق وظائف الجامعة في مجالات التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع في إطار فلسفة المجتمع ومن هنا فإن الحرية الأكاديمية ليست غاية في ذاتها بل هي وسيلة من وسائل تنمية العملية التعليمية بمكوناتها الثلاثة؛ الأساتذة، والبرامج، والطلبة من خلال توفير تكافؤ فرص النمو المعرفي وتطورها، وتوفير المناخ للاستفادة من منجزات العلم والتراث الحضاري الإنساني في إثراء المناهج الجامعية (الجازي، 2017). فالحرية الأكاديمية يجب أن تفهم على أنها حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي لإنجاز مهامهم دون تعرضهم لأية مضايقات من رؤسائهم أو زملائهم أو من الطلبة المنخرطين في النشاط السياسي وقد يمارسون ضغوطا إلى الحد الذي يؤدي إلى عرقلة التدريس والبحث والمهام الأخرى المتعلقة بالعمل الجماعي (هادي، 2010). وقد أشار البلعاسي (2008) إلى أنه حتى تتمكن الجامعات من تحقيق وظائفها والأهداف النبيلة التي تسعى إليها لا بد من الاعتماد على أعضاء هيئة تدريس أكفاء حيث يعد عضو هيئة التدريس أحد أهم مقومات العملية التربوية في التعليم الجامعي، وهو دعامتها الرئيسية بما يحمله من أفكار علمية وثقافية عالية فهو نقطة الإشعاع والتجدد والتغيير، ولكي يكون الأستاذ الجامعي خلاقاً معطاءً بما ينتجه من دراسات وبحوث لا بد أن تتوافر له الحرية الأكاديمية. كما توصل (McCluskey & Winter, 2014) إلى أن الحرية الأكاديمية تمر بمرحلة تغير كبير في هذا العصر، وأن سياسات الجامعات ومفاهيمها لا تنسجم ومتطلبات التغيير الحاصلة وعليها أن تعيد النظر في سياسة الحرية الأكاديمية في ضوء الثورة التقنية، كما يجب أن يكون لدى الجامعات بياناً منشوراً للجميع يوضح كل ما يتعلق بالحرية الأكاديمية داخل مؤسستها. وذكر الذيقاني (2007) أن الحرية الأكاديمية تعتبر حق الأعضاء في المجتمع الأكاديمي، وتمارس داخل مؤسسات التعليم العالي للتعبير عن حاجتهم إلى مناخ يشيع الحرية في أوساطهم ويحقق لهم العمل في بيئة علمية توفر الاستقلال والحق في إنتاج المعرفة والتعامل معها بحرية ومسؤولية وفق منهجيات موضوعية مدروسة ومحددة الغايات والبدايات وخطوط السير على نحو كامل. ولتحقيق الحرية الأكاديمية في الجامعات ترى الباحثتان أن نجاح أي تعليم جامعي يعتمد على ما يتوفر للجامعة من عناصر متميزة لأعضاء هيئة التدريس لأن عضو هيئة التدريس يعتبر المحرك الأساس لرقي الجامعة وتطورها وإيجاد مخرجات ذات مستوى وكفاءة عالية، فهو العنصر الفعال والمهم في المؤسسة الأكاديمية لما يقوم به من أدوار ووظائف ومن هذه الوظائف البحث العلمي الذي من خلاله تصبح

الجامعات مراكز بحثية علمية في إعداد البحوث والباحثين. وهذا بالتالي يؤثر على سمعة الجامعة ونجاحها ويساعد هذا الأمر عضو هيئة التدريس على العمل داخل المؤسسة الأكاديمية بروح معنوية عالية وانسجام مع بقية الوظائف التي تناط إليه. خلاصة لذلك ترى الباحثتان أن عضو هيئة التدريس هو العماد الرئيس الذي تعتمد عليه الجامعة في تحقيق أهدافها لأنه المؤمن على تدريب الطاقات البشرية وإجراء البحوث العلمية وإيجاد الحلول للمشكلات التي تعترض المؤسسة الأكاديمية.

اطلعت الباحثتان على العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الحرية الأكاديمية وممارستها في الجامعات المختلفة سواء كانت العربية منها أم الأجنبية، ومن هذه الدراسات دراسة (العمري، 2018) التي هدفت إلى تعرف واقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية، والكشف عن التحديات التي تواجه حريته، والحلول المقترحة في ضوء رؤية 2030 من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، استخدم الباحث المنهج الوصفي واعتمد على المقابلة كأداة لجمع المعلومات، طبقت الدراسة على 20 عضو هيئة التدريس من جامعات الملك سعود والملك عبدالعزيز والملك فيصل، وخلصت إلى نتائج تمثلت في إثنى عشر مفهوماً بواقع أربعة مفاهيم كإجابة لكل تساؤل من تساؤلات الدراسة الثلاث، وكشفت عن المستوى العام المنخفض للحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في مجالات البحث العلمي واتخاذ القرار، والتعبير عن الرأي، بينما أظهرت مستوى مرتفع في مستوى التدريس. كما أجرت زروالي وابرايعم (2018) دراسة هدفت التعرف على درجة ممارسة الأكاديمية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وعلى مجالاتها الفرعية، وهي حرية التدريس، وحرية اتخاذ القرار، وحرية البحث العلمي، وحرية التعبير، استخدم المنهج الوصفي المسحي باستخدام استبانة طبقت علي عينة مكونة من 72 عضو هيئة تدريس، أظهرت نتائج الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية يمارسون الحرية الأكاديمية بدرجة متوسطة، وأن حرية التدريس جاءت في المرتبة الأولى، تليها حرية البحث العمي، ثم حرية التعبير وفي المرتبة الأخيرة حرية اتخاذ القرار.

بينما هدفت دراسة (الزبون والحجاوي، 2017) إلى تعرف دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها من وجهة نظرهم، ومعرفة الفروق في استجابات عينة الدراسة تُعزى لمتغير الجنس، والخبرة والرتبة الأكاديمية، استخدم المنهج الوصفي من خلال تطبيق الأداة على عينة الدراسة التي

شملت 302 عضو هيئة تدريس من الجامعة الأردنية وجامعة آل البيت وجامعة مؤتة، أظهرت نتائج الدراسة أن دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية جاء بدرجة متوسطة وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية تُعزى لمتغيرات الجنس والخبرة والرتبة الأكاديمية. وهدفت دراسة (الخوالدة وعناب، 2017) الكشف عن مفهوم الحرية الأكاديمية لدى بعض أعضاء هيئة التدريس في ثلاث جامعات أردنية في إقليم الشمال وهي (جامعة اليرموك، وجامعة عجلون الوطنية، وجامعة البلقاء التطبيقية)، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي من خلال استبانة طبقت على عينة قوامها 288 عضوا من أعضاء هيئة التدريس. خلصت الدراسة إلى أن أعضاء هيئة التدريس يدركون مفهوم الحرية الأكاديمية وبدرجة متوسطة، ويوجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى 0.05 في متغير الرتبة الأكاديمية وكانت لصالح رتبة أستاذ مقابل الرتب الأخرى، ومتغير نوع الجامعة التدريس وكانت لصالح الجامعات الحكومية مقابل الجامعات الخاصة، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى 0.05 في متغير الجامعة التي تخرج فيها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية والخاصة.

أجرى سعيد والإبراهيم (2017) دراسة هدفت التعرف على درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الرسمية والخاصة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، والتعرف على التباين في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة نحو ممارسة الحرية الأكاديمية وفقا لمتغيرات (الرتبة الأكاديمية، والجنس، والكلية) استخدم الباحثان المنهج الوصفي بتطبيق أداة الدراسة على عينة عشوائية طبقية تمثلت من 248 عضواً من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي اليرموك وآل البيت و61 عضواً من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعتي جدرا وأربد الأهلية، توصلت نتائجها إلى أن ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات الحكومية والخاصة من وجهة نظر أفراد العينة جاءت بدرجة عالية، وعدم وجود فروق في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس نحو درجة ممارسة الحرية الأكاديمية وكافة مجالاتها تُعزى لمتغيري الجنس، والكلية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مجالات الحرية الأكاديمية تُعزى لأثر الرتبة العلمية ولصالح أستاذ مساعد في مجال التدريس ولصالح أستاذ في مجال البحث العلمي. كما هدفت دراسة (الجازي، 2017) التعرف إلى درجة ممارسة الحرية

الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعات إقليم جنوب الأردن وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات. تم تطبيق المنهج الوصفي من خلال استبانة طبقت على عينة تكونت من 340 عضو هيئة تدريس. توصلت نتائجها إلى أن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في جامعات إقليم جنوب الأردن جاءت متوسطة، وجاء مجال التدريس في المرتبة الأولى، يليه مجال خدمة المجتمع ثم مجال البحث والنشر العلمي وأخيراً مجال المشاركة في اتخاذ القرار، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لأثر متغير الكلية، والجامعة التي تخرج فيها عضو هيئة التدريس، ووجود فروق لأثر متغير الجامعة في مجال التدريس، ووجود فروق لأثر متغير الرتبة الأكاديمية في مجال البحث العلمي ولصالح الرتب الأكاديمية؛ لصالح أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد على الرتبة الأكاديمية (محاضر متفرغ). وهدفت دراسة (العجلوني، 2016) التعرف إلى درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمالي المملكة، اتبع الباحث المنهج الوصفي المسحي تمثلت في أداة الدراسة التي طبقت على عينة طبقية عشوائية بلغت 170 عضو هيئة تدريس، أظهرت نتائجها أن المتوسط الحسابي العام لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة البلقاء في محافظات الشمال جاء بدرجة متوسطة، وجاء مجال ممارسة الحرية الأكاديمية بمجال المشاركة في صنع القرار بالمرتبة الأولى وبدرجة متوسطة تلاه مجال خدمة المجتمع وبدرجة متوسطة ثم مجال البحث العلمي وبدرجة متوسطة وفي المرتبة الأخيرة مجال التدريس وبدرجة متوسطة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة وفقا للجنس ولصالح الذكور في جميع المجالات والأداة ككل عدا مجال البحث العلمي بينما لا توجد فروق في جميع المجالات والأداة ككل عدا لمتغيري الكلية والرتبة الأكاديمية. في حين هدفت دراسة (الخزاعلة، 2016) إلى تعرف واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء ومعيقات ممارستها من وجهة نظرهم، تم استخدام المنهج الوصفي من خلال استبانة طبقت على عينة بلغت 155 عضو هيئة تدريس تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، أظهرت نتائجها أن واقع مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية في جامعة الزرقاء جاء بدرجة متوسطة، وأن جميع مجالات الأداة جاءت بدرجة متوسطة باستثناء مجال حرية المشاركة وصنع القرار الجامعي وجاء بدرجة منخفضة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزي لمتغير نوع الكلية ولصالح الكليات العلمية، وعدم وجود

فروق تُعزى لمتغير الجنس، والرتبة الأكاديمية، والخبرة. وأجرى الخرابشة (2017) دراسة هدفت التعرف إلى درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن للحريات الأكاديمية من وجهة نظرهم. استخدم الباحث المنهج الوصفي وطبق استبانة على عينة بلغت 169 عضواً، توصلت نتائجها إلى أن ممارسة الحرية الأكاديمية كانت بدرجة عالية في مجال حرية التعبير عن الرأي، وبدرجة متوسطة في مجالات حرية المشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية وحرية البحث العلمي، وحرية التدريس، ووجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 تعود لمتغير الجنس، لصالح الذكور، ومتغير الرتبة الأكاديمية لصالح الأستاذ في مجال حرية البحث العلمي. وسعت دراسة (الرويلي، 2015) التعرف على درجة الحرية الأكاديمية التي يتمتع بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الناشئة، ورصد أهم جوانب القصور في هذا الجانب، تم استخدام المنهج الوصفي وذلك بتطبيق استبانة على عينة الدراسة من 396 عضو هيئة تدريس تم اختيارهم بطريقة عشوائية. أظهرت نتائجها أن درجة الحرية الأكاديمية جاءت بدرجة متوسطة، وكان أعلى مجال هي مجال الحرية الأكاديمية في التدريس وبدرجة عالية، ومجال البحث العلمي، ثم مجال اتخاذ القرار، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية 0.05 في درجة شعور أعضاء هيئة التدريس بحريتهم الأكاديمية في مجال خدمة المجتمع تبعا لمتغير الرتبة العلمية لصالح رتبة محاضر مقابل أستاذ مساعد، ولا توجد فروق في باقي المجالات وتبعا لمتغير طبيعة الجامعة. وهدفت دراسة (الأسود وعساف، 2014) التعرف إلى درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية للحرية الأكاديمية من وجهة نظرهم، والكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لدرجة هذه الممارسة تُعزى لمتغيرات: الجنس، والدرجة العلمية، والتخصص. استخدم الباحثان المنهج الوصفي بتطبيق أداة الدراسة على عينة عشوائية قوامها 91 عضواً من أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات بمحافظات غزة، أظهرت نتائجها أن تقدير أفراد العينة لحريتهم الأكاديمية جاءت متوسطة بنسبة 61.5% ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقدير أفراد العينة للحرية الأكاديمية تعزى لمتغيرات الجنس، والدرجة العلمية، التخصص. كما أجرى (Hogan & Trotter, 2013) دراسة هدفت التعرف إلى واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات الكندية ومقارنتها في كل من مقاطعتي كولومبيا وأوونتاريو، تم استخدام المنهج التاريخي، وتركزت مظاهر الحرية

على الشعور بالأمن الوظيفي، والحماية من الفصل التعسفي وقدرة عضو هيئة التدريس على التأثير في طلبته والمشاركة في عملية القرارات، وركزت الدراسة على المقارنة بين المقاطعتين، حيث تبين أنه في مقاطعة كولومبيا يتم إعطاء أعضاء هيئة التدريس درجة أكبر من الحرية في المشاركة بالشؤون الأكاديمية للكلية أو المعهد على الرغم من أن السلطة الأساسية بقيت بيد المجالس؛ بينما في (أونتاريو فإن السلطة بيد الإدارة العليا وخاصة المالية والأكاديمية بالرغم من وجود الهياكل التنظيمية من مجالس الأقسام والكليات. وهدفت دراسة (Taiwo, 2012) إلى استقصاء معاني الحرية الأكاديمية ومحتواها وتحديدها، واستقلال مؤسسات التعليم العالي. استخدمت الدراسة أسلوب المنهج التحليلي عن طريق استخدام الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة والمجربة في نيجيريا للاستفادة منها عند التطبيق في مؤسسات التعليم العالي في جنوب أفريقيا، أظهرت نتائج الدراسة أن الحرية الأكاديمية لم يخصص لها بند في قوانين التعليم العالي النيجيري ولكن تم استخلاصها من القوانين الأخرى التي طالبت بأن يكون هناك سيطرة محدودة للجامعات الحكومية وأشارت إلى ضرورة المشاركة في المبادرات الخاصة والتقييم الدوري لأداء مؤسسات التعليم العالي وبرامجها بهدف تطبيق الحرية الأكاديمية بشكل فعال ولضمان ملاءمتها للبيئة الأفريقية. أما دراسة (Barger, 2010) فهدفت إلى فحص مدى الرضا لدى الكلية وأعضاء هيئة التدريس عن سياسات وممارسات الحرية الأكاديمية وذلك باعتبارها جوهر التعليم العالي ومفتاح أعضاء هيئة التدريس للتعليم والبحث والنشر في مجلات تخصصاتهم، وتشكل مجتمع الدراسة من حوالي 1264 عضو هيئة التدريس من 316 جامعة وكلية خاصة من مجموعة جامعات وكليات البكالوريوس الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، استخدم الباحث استبانة لغرض الدراسة، أظهرت نتائجها أن الحرية الأكاديمية عنصر أساسي في الجامعات والكليات الخاصة، وأن تشمل الجامعة بذاتها كمؤسسة مستقلة للمعرفة والتعليم وإجراء الأبحاث، وينبغي على المسؤولين وأعضاء هيئة التدريس المشاركة في تطوير السياسات والممارسات الخاصة بالحرية الأكاديمية وذلك لحمايتها. وأجرى رعفيت (2010) دراسة هدفت إلى التعرف على درجة توفر الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعتي اليرموك، والسلطان قابوس كما يراها أعضاء هيئة التدريس أنفسهم، وتم تطبيق استبانة على عينة الدراسة البالغ عددها 331 عضو هيئة تدريس في جامعة اليرموك وجامعة السلطان قابوس، أظهرت نتائجها أن توفر الحرية الأكاديمية في الجامعتان كانت بدرجة كبيرة في مجالي

التدريس والبحث العلمي وبدرجة متوسطة في مجالي الرأي والتعبير وخدمة المجتمع، ووجود فروق دالة إحصائية في جامعة اليرموك تُعزى لأثر متغير الجنس لصالح الذكور ومتغير الرتبة الأكاديمية لصالح رتبة أستاذ ومتغير الخبرة لصالح الخبرة 10–5 سنوات، كما أن هناك فروقا دالة إحصائيا في جامعتي السلطان قابوس لصالح الإناث، ووجود فروق دالة إحصائيا لصالح جامعة اليرموك في مجال التدريس ووجود فروق لصالح جامعة السلطان قابوس في مجال الرأي والتعبير. وجاءت نتائج دراسة (Karran, 2007) التي طبقتها على 23 دولة من دول الاتحاد الأوروبي أن أعلى خمس دول قي تطبيق الحرية الأكاديمية في الجامعات هي فلندا، وسلوفانيا، والشيك، وهنغاريا، وأسبانيا، بينما أظهرت أن أقل أربع دول تطبق الحرية الأكاديمية هي المملكة المتحدة، هولندا، والدنمارك، والسويد، واعتمدت في تصنيفها على خمسة مؤشرات هي حماية الدستور للحرية الأكاديمية، والحماية التشريعية، والإدارة الذاتية للجامعة وحرية الجامعة في تعيين رئيسها، ونظام تثبيت الأساتذة.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة اتضح أن بعض الدراسات السابقة أكدت على أهمية الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ودورها في تحقيق النمو المهني لديهم، اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي (الاستبانة) لتحقيق أهداف الدراسة مثل دراسة (زروالي وآبرايعم، 2018)؛ ودراسة (الزبون والحجاوي، 2017)؛ ودراسة (سعيد والإبراهيم، 2017)؛ و(الخزاعلة، 2017)؛ ودراسة (العجلوني، 2016)؛ ودراسة (الأسود وعساف، 2014) بينما اختلفت مع دراسة (العمري، 2018) حيث استخدم المنهج النوعي من خلال المقابلات كأداة لجمع المعلومات، ودراسة (Taiwo, 2012) في استخدامها المنهج التحليلي، ودراسة (Hogan & Trotter, 2013) استخدمت المنهج التاريخي. كما اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث اختيار العينة وهم أعضاء هيئة التدريس، واستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في وضع الإطار النظري والتعرف على المنهج المستخدم في الدراسة ومناقشة نتائج الدراسة ومدى الاتفاق والاختلاف معها.

مشكلة الدراسة

تعد الحرية الأكاديمية أحد أركان الجامعة ودعائمها في أداء مهمتها لأجل نشر العلم والثقافة وخدمة المجتمع؛ فوجود الحرية الأكاديمية التي يتمتع بها عضو هيئة

التدريس في الجامعة من حيث إتاحة الفرصة له لإبداء الرأي والمشاركة في صنع القرار الأكاديمي وتوفير الدعم المادي والمعنوي وتقدير المجتمع الجامعي. بينت نتائج العديد من الدراسات أن درجة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس كانت نتائجها بدرجة ممارسة متوسطة وعالية، ومن هذه الدراسات دراسة (زروالي وابرايعم، 2018) التي أشارت إلى أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الجزائرية يمارسون الحرية بدرجة متوسطة، ودراسة (الزبون والحجاوي، 2017) التي بينت نتائجها أن دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس كان بدرجة متوسطة، ودراسة (الخوالدة وعناب، 2017)؛ ودراسة (الجازي، 2017). ومن خلال خبرة الباحثتين في مجال العمل الأكاديمي لعدد من السنوات، لاحظت وجود مشكلات ومعيقات في تطبيق الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية ومنها جامعة قطر وغموض معنى الحرية الأكاديمية حيث إن فهم الحرية الأكاديمية يختلف من فرد إلى آخر ومن جامعة إلى أخرى مما يؤدي إلى سوء ممارستها وقلة أهميتها ومن ثم عرقلة دور الأستاذ الجامعي في وظائف الجامعة وحق التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، نتيجة لذلك انطلقت مشكلة الدراسة لتعرف على مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية والإنسانية بجامعة قطر.

أسئلة الدراسة

1 – ما مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية والإنسانية بجامعة قطر؟.

2 – هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس نحو درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الكليات العلمية والإنسانية بجامعة قطر تُعزى لمتغيرات الجنس، والكلية، والرتبة الأكاديمية، والجامعة التي تخرج فيها عضو هيئة التدريس؟.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى:

1 – التعرف على مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية والإنسانية بجامعة قطر.

2 - التعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس نحو درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الكليات العلمية والإنسانية بجامعة قطر تعزى لمتغيرات الجنس، والكلية، والرتبة الأكاديمية، والجامعة التي تخرج فيها عضو هيئة التدريس.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من:

1 - أهمية وجود الحرية الأكاديمية في الجامعات التي تعمل على إيجاد بيئة مبدعة في الحياة الجامعية ورفع مستوى الرضا الوظيفي لعضو هيئة التدريس.

2 - أهمية المجتمع الذي ستطبق عليه الدراسة وهم أعضاء هيئة التدريس لما يتمتعون به من مكانة عالية في المجتمع للنجاح العمل الأكاديمي.

3 - الكشف عن جوانب النقص في توافر الحرية الأكاديمية بجامعة قطر للوصول إلى حلول مناسبة.

4 - الأمل أن تسهم هذه الدراسة في ارشاد القادة الأكاديميين بأحداث تغيرات إيجابية في اللوائح والأنظمة والقوانين المتعلقة بحرية عضو هيئة الدريس في جامعة قطر.

5 - كون هذه الدراسة إضافة إلى المكتبة العربية؛ مرجعاً لأبحاث ودراسات أخرى في نفس المجال.

مصطلحا الدراسة

الحرية الأكاديمية: هي حق عضو هيئة التدريس في ممارسة نشاطاته التدريسية والبحثية وخدمة المجتمع والتعبير عن آرائه وفلسفة فكره ومعرفته دون أي ضغوط خارجية تمارس عليه من أي جهة كانت، وبالتالي فالحرية الأكاديمية حق الأكاديميين في العمل دون سيطرة أو ضغوط خارجية (الغريب، 2012). ويُعرف إجرائيا بأنه مستوى ممارسة الأنشطة التدريسية والبحثية وخدمة المجتمع والمشاركة في صنع القرار الجامعي لعضو هيئة التدريس المنتسب لجامعة قطر دون ضغوط أو قيود.

جامعة قطر: المؤسسة التعليمية الرئيسية للتعليم العالي في الدولة منذ تأسيسها عام 1977، وتقدم برامج أكاديمية ذات جودة عالية للتعليم الجامعي والدراسات العليا، وتقوم بإعداد خريجين أكفاء قادرين على المساهمة في صنع مستقبل وطنهم وأمتهم، وتضم تسع كليات هي كلية الآداب والعلوم، وكلية الإدارة والاقتصاد وكلية التربية، وكلية الهندسة، وكلية العلوم الصحية وكلية القانون وكلية الطب وكلية الصيدلة وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية (جامعة قطر، 2018).

حدود الدراسة

الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة بالكليات العلمية والإنسانية في جامعة قطر.

الحدود البشرية: تم تطبيق الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بالكليات العلمية والإنسانية في جامعة قطر على اختلاف رتبهم العلمية.

الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الأول (خريف) للعام الأكاديمي 2020/2019م.

الحدود الموضوعية: سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية في جامعة قطر بمجالات التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والمشاركة في صنع القرار الجامعي.

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها ويتضمن وصف الظاهرة أو المشكلة، وتفسيرها وتحليلها وتطويرها ومقارنتها بغيرها من الظواهر والمشكلات (عامر، 2010: 68).

مجتمع الدراسة وعينتها: تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة قطر بالكليات العلمية والإنسانية على اختلاف رتبهم العلمية للعام الأكاديمي 2020/2019 ويبلغ عددهم 1019 حسب إحصائيات الموارد البشرية بالشؤون الإدارية في جامعة قطر للعام الأكاديمي 2020/2019م. وتكونت عينة الدراسة من 327 عضوا من أعضاء هيئة التدريس بالكليات العلمية والإنسانية في جامعة قطر للعام الأكاديمي

2020/2019 وتم اختيارها بالطريقة العشوائية البسيطة، في ضوء متغيرات الدراسة: الجنس، والكلية، والرتبة العلمية، والجامعة التي تخرج فيها عضو هيئة التدريس. والجدول رقم 1 يظهر البيانات التفصيلية لأفراد عينة الدراسة حسب متغيراتها.

جدول رقم 1

توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها المستقلة

المتغيرات	فئات المتغير	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	234	71.6
	أنثى	93	28.4
نوع الكلية	علمية	147	45.0
	إنسانية	180	55.0
الرتبة العلمية	محاضر	71	21.7
	أستاذ مساعد	118	46.1
	أستاذ مشارك فأعلى	138	42.2
الجامعة التي تخرج فيها عضو هيئة التدريس	جامعة عربية	112	34.3
	جامعة غير عربية	215	65.7
الإجمالي		327	100.0

أداة الدراسة: بعد الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة التي بحثت في مجال ممارسات الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومن هذه الدراسات دراسة (زروالي وإبرايعم، 2018)؛ ودراسة (الخوالدة وآخرون، 2017)؛ (سعيد والإبراهيم، 2017) ودراسة (العجلوني، 2016)؛ ودراسة (Hogan & Trotter, 2013). قامت الباحثتان ببناء أداة الدراسة وتكونت من 49 فقرة موزعة على أربعة مجالات هي مجال التدريس، والبحث العلمي وخدمة المجتمع، والمشاركة في صنع القرار الجامعي، واستخدم مقياس ليكرت الخماسي لتقدير مستوى ممارسة أعضاء هيئة التدريس بالكليات العلمية والإنسانية في قطر لمستوى الحرية الأكاديمية.

الصدق الظاهري لأداة الدراسة: تم التحقق من صدق الأداة من خلال صدق المحكمين،

حيث عرضت الأداة في صورتها الأولية على 7 محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال التربية، وطلبت الباحثتان منهم إبداء آرائهم وملاحظاتهم حول فقرات الاستبانة، من حيث الوضوح والصياغة اللغوية ومدى انتماء الفقرات للمجال الذي تندرج تحته بالإضافة إلى أي ملاحظة يرونها مناسبة، وبعد الاطلاع على آرائهم تم تعديل محتوى عدد من الفقرات، وحذف فقرات، وإضافة فقرات أخرى، وأصبحت الأداة بصورتها النهائية مكونة من 43 فقرة.

الصدق البنائي: يُعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة ويقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان، ويبين الجدول رقم 2 معامل الارتباط بيرسون بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.

جدول رقم 2

يبين معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

م	المجالات	معامل الارتباط (بيرسون)	القيمة الاحتمالية Sig
1	الحرية في التدريس	1	
2	الحرية في مجال البحث العلمي	.539**	.000
3	الحرية في خدمة المجتمع	.468**	.000
4	حرية المشاركة في صنع القرار الجامعي	.513**	.000
	الدرجة الكلية للأداة	.761**	.000

*** الارتباط دال إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05**

يتضح من الجدول رقم 2 أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.05 وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

ثبات الأداة: لغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا Cronbach's alpha وكانت قيمة معامل الثبات الناتج 944. وهو معامل

ثبات مرتفع، ويؤكد على أن الاستبانة تتميز بدرجة عالية من الثبات والجدول رقم 3 يعرض معامل ثبات كرونباخ ألفا لمجالات الدراسة.

جدول رقم 3

يبين معامل كرونباخ الفا للمجالات والدرجة الكلية

المجالات	كرونباخ الفا	عدد الفقرات
الحرية في التدريس	.840	11
الحرية في مجال البحث العلمي	.864	13
الحرية في خدمة المجتمع	.880	10
حرية المشاركة في صنع القرار الجامعي	.896	9
الدرجة الكلية للأداة	.944	43

إجراءات تطبيق الأداة: بعد التحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها وإخراجها بصورتها النهائية ثم توزيع الاستبانة على أعضاء هيئة التدريس بجامعة قطر عن طريق الباحثتين بالمرور في الأقسام الأكاديمية بكليات الجامعة؛ واستغرقت عملية توزيع الاستبانات شهرين في الفصل الدراسي الأول (خريف) للعام الأكاديمي 2019/ 2020م.

المعالجات الإحصائية

تم استخدام النسب المئوية والتكرارات لوصف عينة الدراسة، ومعامل ارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط الداخلي لأداة الدراسة، واختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لحساب ثبات أداة الدراسة، كما تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في الإجابة عن السؤال الأول، بينما تم استخدام اختبار (ت) (Independent Samples T-Test) وتحليل التباين الأحادي (One Way Analysis of Variance) في الإجابة عن السؤال الثاني للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية.

نتائج الدراسة ومناقشتها

للحكم على دلالة متوسطات استجابات عينة الدراسة على الفقرات فتم استخدام التدريج التالي كمحك يمكن الكشف من خلاله على درجة بيان عينة الدراسة لمستوى ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية والإنسانية بجامعة قطر، كما يبين الجدول رقم 4.

جدول رقم 4

عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً
5.0–4.20	3.40–أقل من 4.20	2.60– أقل من 3.40	1.80– أقل من 2.60	1– أقل من 1.80

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات وجهة نظر أفراد العينة على أداة الدراسة بشكل عام، ثم فقرات كل مجال من مجالات أداة الدراسة، ويبين الجدول رقم 5 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتقديرات وجهة نظر عينة الدراسة على أداة الدراسة بشكل عام.

جدول رقم 5

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتقديرات وجهة نظر أفراد العينة على أداة الدراسة بشكل عام

رقم المجال	الرتبة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
1	2	الحرية في التدريس	3.88	1.07	عالية
2	3	الحرية في مجال البحث العلمي	3.4	1.2	عالية
3	1	الحرية في خدمة المجتمع	4.23	.87	عالية جداً
4	3	مجال حرية المشاركة في صنع القرار الجامعي	3.4	1.1	عالية
		الدرجة الكلية	3.7	.60	عالية

يشير الجدول رقم 5 إلى أن مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية من وجهة نظر أفراد العينة بشكل عام جاء ضمن درجة ممارسة عالية بمتوسط حسابي بلغ 3.7 وبانحراف معياري بلغ 60. وتدل هذه النتيجة على تباين آراء أعضاء هيئة التدريس في جامعة قطر لتقديراتهم لمستوى الحرية الأكاديمية، حيث إن الحرية الأكاديمية مهمة بالنسبة لهم في ممارستهم الوظيفية في الجامعة وبعضهم يرى أنها مقيدة باللوائح والأنظمة الإدارية التي تكون بعضها مركزيا، وتكون أحد الأسباب التي تحد من الحرية الأكاديمية. واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (الأسود وعساف، 2014)؛ ودراسة (العجلوني، 2016)؛ ودراسة (رعفيت، 2010)؛ ودراسة (الجازي، 2017) التي جاءت في مجملها نتائج متوسطة؛ بينما اختلفت نتائجها مع دراسة (Barger, 2010) ودراسة (سعيد وآخرون، 2017)؛ ودراسة (العمري، 2018).

وبالنسبة للمجالات فقد حصل «مجال الحرية في خدمة المجتمع» على الترتيب الأول وبمستوى ممارسة عالية جداً، وتعزي الباحثتان هذه النتيجة إلى أن جامعة قطر تولي اهتماماً عالياً في خدمة المجتمع المحلي والتواصل معه وتشجع الجامعة على أنشطة الأعمال التطوعية والأنشطة المجتمعية، وتعمل على تزويد المجتمع بالخبرات والمهارات. اختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (الجازي، 2017)؛ ودراسة (العجلوني، 2016)؛ ودراسة (رعفيت، 2010)؛ ودراسة (الرويلي، 2015). وفي الترتيب الثاني جاء مجال الحرية في التدريس بمتوسط حسابي بلغ 3.88 وانحراف معياري بلغ 1.07 وبمستوى ممارسة عالية؛ يرجع ذلك لأهمية التدريس في الجامعة ولأنها المهمة الأولي والوظيفة الأساسية لعضو هيئة التدريس، كما أن الجامعة توفر لعضو هيئة التدريس الطريقة والمراجع والمحتوى للمقررات التي يدرسها وأدوات أساليب التقييم وهو يشارك بها مسبقا قبل تنفيذها مع بقية زملائه في القسم وفق معايير الاعتماد الأكاديمي الذي ترغب جامعة قطر في الحصول عليه. كما أن جامعة قطر تعتبر بيئة تعليمية تدريسية تزخر بإمكانيات مادية، وتكنولوجيا تعليمية عالية متوافرة لعضو هيئة التدريس؛ مما يجعله قادرا على استخدامها وتوظيفها في العملية التدريسية. اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (سعيد وآخرون، 2017)؛ ودراسة (الرويلي، 2015). واختلفت مع نتيجة دراسة (الخرابشة، 2017)؛ ودراسة (العجلوني، 2016).

وجاء مجال الحرية في مجال البحث العلمي في الترتيب الثالث؛ بمتوسط حسابي بلغ 3.4 وبانحراف معياري 1.2 وبممارسة عالية، ويعزى ذلك إلى أن البحث

العلمي يُعد من مسؤوليات الجامعة والوظيفة الثانية من وظائفها، و كما أن جامعة قطر تولي البحث العلمي اهتماما كبيرا من خلال توفير الدعم المالي أولاً وإعطاء الأعضاء الحرية بنشر الأبحاث العلمية في المجلات والدوريات العلمية المحكمة، وتوفير قاعدة بيانات إليكترونية وبيئة بحثية من خلال الوصول إلى المصادر والمراجع المطلوبة، وأن هذا الجانب مهم ومعيار تقديري عند مقارنة أداء الجامعات مع بعضها البعض ووصول الجامعة إلى أعلى التصنيفات العالمية. واتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (الأسود وعساف، 2014)؛ ودراسة (الرويلي، 2015)؛ ودراسة (الخرابشة، 2017)؛ ودراسة (زروالي وإبرايعم، 2018). واختلفت نتائجها مع دراسة (الخوالدة، 2017)؛ ودراسة (الجازي، 2017)؛ ودراسة (العمري، 2018). وجاء مجال حرية المشاركة في صنع القرار الجامعي في نفس الترتيب وهو الثالث؛ بمتوسط حسابي بلغ 3.4 وبانحراف معياري 1.1؛ بمستوى ممارسة عالية. ويُعزى ذلك إلى المركزية السائدة في الجامعة بشكل عام، رغم أن معظم القرارات الجامعية تصدر من الأقسام الأكاديمية، ولكن بعض القرارات تكون من رئاسة الجامعة، كما أن الجامعة تسمح لعضو هيئة التدريس بمناقشة القرارات المتعلقة بالأقسام الأكاديمية فيما يتعلق بالأعمال الأكاديمية والطلبة ولكن القرارات العامة بالجامعة والمتعلقة بالأمور الإدارية والمالية لا يسمح لها بالمناقشة. اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (الجازي، 2017)؛ ودراسة (الخرابشة، 2017)؛ ودراسة (العجلوني، 2016)؛ ودراسة (الرويلي، 2015). واختلفت نتائجها مع دراسة (العمري، 2018)؛ ودراسة (زروالي وابرايعم، 2018)؛ ودراسة (الخزاعلة، 2016). أما نتائج فقرات كل مجال من مجالات مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية والإنسانية بجامعة قطر من وجهة نظر أفراد العينة فكانت كما يأتي:

يبين الجدول رقم 6 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات وجهة نظر أفراد العينة وفق فقرات المجالات.

جدول رقم 6

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتقديرات وجهة نظر أفراد العينة وفق فقرات المجالات

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
		مجال التدريس			
1	10	يتوافر لعضو هيئة التدريس الحرية في اختيار محتوى المقررات التي يدرسها	3.24	1.22	متوسطة
2	7	يختار عضو هيئة التدريس مراجع المقرر الذي يقوم بتدريسه دون تدخل من رئاسة القسم	3.67	1.24	عالية
3	9	يعد عضو هيئة التدريس المقرر الدراسي بشكل منفصل عن زملائه ضمن خطة واحدة بشكل تعاوني وبحرية	3.28	1.34	متوسطة
4	5	يحدد عضو هيئة التدريس المصادر العلمية للمقرر الذي يقوم بتدريسه	3.89	1.16	عالية
5	6	يمارس عضو هيئة التدريس حريته وفقا لاجتهاده الشخصي وقناعاته	3.88	1.07	عالية
6	8	يمتلك عضو هيئة التدريس الحرية في اختيار طريقة التقويم المناسبة لطلابه	3.44	1.23	عالية
7	4	يضع عضو هيئة التدريس الخطة الدراسية للمواد التي يدرسها ضمن ضوابط القسم	3.99	1.12	عالية
8	2	يختار عضو هيئة التدريس جميع المستلزمات المتعلقة بطرق التدريس الحديثة	4.29	.84	عالية جداً
9	1	يحدد عضو هيئة التدريس الساعات المكتبية وفق ما يناسبه من أوقات	4.59	.74	عالية جداً
10	11	يمنح عضو هيئة التدريس الحرية في أخذ ساعات عبء إضافية من جامعات أخرى فوق نصابه التدريسي	2.88	1.35	متوسطة
11	3	يتاح لعضو هيئة التدريس التحدث بموضوعات لها بالمقرر الذي يدرسه	4.22	.899	عالية جداً

تابع/ جدول رقم 6

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتقديرات وجهة نظر أفراد العينة وفق فقرات المجالات

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
		مجال البحث العلمي			
12	4	يتوفر لعضو هيئة التدريس المراجع والمجلات الكافية لإجراء البحوث العلمية	4.23	.950	عالية جداً
13	1	يعطي عضو هيئة التدريس الحرية لإجراء البحوث في الموضوعات التي يحددها بنفسه	4.48	.78	عالية جداً
14	6	يركز عضو هيئة التدريس في أبحاثه العلمية على النوع وليس الكم	3.98	1.07	عالية
15	2	يحق لعضو هيئة التدريس الحرية في الوصول إلى قواعد البيانات الإليكترونية داخل الجامعة وخارجها	4.46	.820	عالية جداً
16	9	يتم تشكيل فرق بحثية تساعد عضو هيئة التدريس على القيام بالأبحاث الجماعية	3.47	1.25	عالية
17	3	يختار عضو هيئة التدريس المجلات والدوريات لنشر بحوثه التي يجريها وفقا لما هو معتمد في الجامعة	4.43	.78	عالية جداً
18	7	يتمتع عضو هيئة التدريس في الأقسام الأكاديمية بالاطلاع على الأعمال البحثية المتوفرة في القسم بكل حرية	3.92	1.07	عالية
19	10	يشارك عضو هيئة التدريس بحرية مع بقية زملائه الأكاديميين بوضع الخريطة البحثية داخل الجامعة	3.37	1.2	متوسطة
20	5	يتوفر لعضو هيئة التدريس مجلات علمية متخصصة تساعده على حرية نشر أبحاثه العلمية	4.11	1.00	عالية
21	11	تدعم الجامعة عضو هيئة التدريس في الحصول على التفرغ العلمي في جامعات أخرى	3.16	1.37	متوسطة

تابع/ جدول رقم 6

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتقديرات وجهة نظر أفراد العينة وفق فقرات المجالات

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
22	7	يمنح عضو هيئة التدريس فرصة حضور المؤتمرات والندوات داخل الجامعة وخارجها لتعزيز إمكانيات البحث العلمي	3.92	1.06	عالية
23	2	يعطي عضو هيئة التدريس الحرية والمسؤولية الكاملة لنشر أبحاثه	4.46	.78	عالية جداً
24	8	يشارك عضو هيئة التدريس في التخطيط للبحوث العلمية التي تجريها الجامعة ضمن مجال تخصصه	3.59	1.2	عالية
		مجال خدمة المجتمع			
25	4	يشارك عضو هيئة التدريس بحرية في أعمال مؤسسات المجتمع المحلي	4.00	1.00	عالية
26	2	يتاح لعضو هيئة التدريس المشاركة في الأنشطة التي تقيمها الجامعة لخدمة المجتمع	4.20	.89	عالية
27	8	يخفض العبء التدريسي لعضو هيئة التدريس لأجل المشاركة في المجتمع المحلي	2.26	1.29	ضعيفة
28	7	يقدم عضو هيئة التدريس الاستشارات والخبرات للمجتمع المحلي	3.7	1.05	عالية
29	1	تشجع إدارة الجامعة حرية عضو هيئة التدريس على التعاون مع الطلبة في الأنشطة العلمية وخدمة المجتمع المحلي	4.23	.87	عالية جداً
30	4	يتواصل عضو هيئة التدريس بكل حرية مع المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة بتخصصه الأكاديمي	4.00	.98	عالية
31	6	يحق لعضو هيئة التدريس المشاركة بعضوية مؤسسات المجتمع المحلي	3.94	1.05	عالية
32	5	يسهم عضو هيئة التدريس في تنظيم دورات تدريبية لخدمة مؤسسات المجتمع المحلي ضمن برامج التنمية المهنية	3.95	.99	عالية

تابع/ جدول رقم 6

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتقديرات وجهة نظر أفراد العينة وفق فقرات المجالات

رقم الفقرة	الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
33	4	تحفز الجامعة عضو هيئة التدريس لتنظيم نـدوات ثقافية لأفـراد المجتمع المحلي في المناسبات المختلفة	4.00	1.09	عالية
34	3	يمتلك عضو هيئة التدريس الحرية في التواصل مع مؤسسات المجتمع المختلفة ذات العلاقة بالتخصص الأكاديمي	4.02	1.03	عالية
		مجال المشاركة في صنع القرار الجامعي			
35	5	يشارك عضو هيئة التدريس في مناقشة قرارات مجلس القسم	3.64	1.29	عالية
36	2	يمنح عضو هيئة التدريس فرصة المشاركة في اللجان المختلفة بالجامعة	3.86	1.17	عالية
37	3	يؤخذ برأي عضو هيئة التدريس بما يخصه في الأمور المتعلقة بالطلبة	3.80	1.13	عالية
38	4	يسمح لعضو هيئة التدريس مناقشة القرارات الخاصة بأنشطة القسم المختلفة	3.77	1.14	عالية
39	7	يراعي مصلحة عضو هيئة التدريس عند إصدار قوانين وأنظمة تخصه	3.45	1.17	عالية
40	8	يسمح لعضو هيئة التدريس في اختيار أعضاء هيئة التدريس الجدد	2.92	1.32	متوسطة
41	6	يستطيع عضو هيئة التدريس تعديل الخطط الدراسية بمشاركته مع بقيه زملائه في القسم	3.58	1.22	عالية
42	1	يسمح لعضو هيئة التدريس في اقتراح أساليب وبرامج تدريسية جديدة	3.96	1.08	عالية
43	9	يطلع عضو هيئة التدريس على قرارات مجلس الجامعة ومناقشتها قبل اعتمادها	2.43	1.40	ضعيفة

أولاً - مجال الحرية في التدريس: تظهر النتائج في الجدول رقم 6 أن المتوسط العام لتقديرات أفراد عينة الدراسة في «مجال الحرية في التدريس» تراوحت بين المتوسطة والعالية والعالية جداً، وجاءت الفقرة 9 «يحدد عضو هيئة التدريس الساعات المكتبية وفق ما يناسبه من أوقات» في الترتيب الأول، وبمتوسط حسابي بلغ 4.59 وانحراف معياري بلغ 74. وبمستوى ممارسة عالية جداً، يعزى ذلك لأن الجامعة تسمح لأعضاء هيئة التدريس بتحديد الساعات المكتبية وفق جداولهم الدراسية وما يناسب أوقاتهم بحيث يستطيع عضو هيئة التدريس مقابلة الطلبة ومعرفة احتياجاتهم وليس هناك تدخل من القسم أو إدارة الجامعة في هذا الشأن. في حين جاءت الفقرة 8 «يختار عضو هيئة التدريس جميع المستلزمات المتعلقة بطرق التدريس الحديثة» في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي بلغ 4.29 وبانحراف معياري بلغ 84. وبمستوى ممارسة عالية جداً، بالمرتبة الثانية، وربما يعود السبب في ذلك إلى توافر الإمكانات المادية في جامعة قطر، وبالتالي توافر أحدث الأجهزة التقنية والوسائل التعليمية، كما يوجد بالجامعة العديد من المختبرات التعليمية المجهزة بأحدث الأجهزة، فضلا عن توفر شاشات عرض وأجهزة تعليمية تساعد عضو هيئة التدريس في كل القاعات الدراسية ومرتبطة بشبكة المعلومات العالمية (الانترنت). اختلفت نتائجها مع دراسة (الأسود وعساف، 2014)؛ ودراسة (الخرابشة، 2017). بينما جاءت الفقرة 10 « يمنح عضو هيئة التدريس الحرية في أخذ ساعات عبء إضافية من جامعات أخرى فوق نصابه التدريسي» في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ 2.88 وبانحراف معياري بلغ 1.35 وبمستوى ممارسة متوسطة. ويُعزى السبب في ذلك إلى أن 80% من أعضاء هيئة التدريس بجامعة قطر من أعضاء هيئة التدريس الوافدين من مختلف الجامعات العالمية والعربية وبعضهم يتم التعاقد معهم بعقد التدريس ويعطي لهم ساعات كثيرة في الجامعة ولا يسمح لهم بأخذ ساعات إضافية خارج الجامعة حتى يتم الاستفادة من خبراتهم ومؤهلاتهم العلمية في جامعة قطر. واختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (الأسود وعساف، 2014).

ثانياً - مجال الحرية في البحث العلمي: تبين النتائج في الجدول رقم 6 أن المتوسط العام لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية والإنسانية بجامعة قطر في «مجال الحرية في مجال البحث العلمي» تراوحت بين العالية جداً والعالية والمتوسطة، وقد جاءت

الفقرة 13 «يعطي عضو هيئة التدريس الحرية لإجراء البحوث في الموضوعات التي يحددها بنفسه» في الترتيب الأول، وبمتوسط حسابي بلغ 4.48 وانحراف معياري بلغ 78. وبمستوى ممارسة عالي جداً. ويُعزى السبب في ذلك إلى أن الجامعة تحترم الاهتمامات البحثية والتخصيصية لعضو هيئة التدريس، وتطرح العديد من المشاريع البحثية وتدعمها وتترك الحرية لعضو هيئة التدريس لاختيار ما يناسب تخصصه مما يزيد من دافعيتهم والتوصل إلى النتائج الصحيحة. اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (سعيد والإبراهيم، 2017)؛ ودراسة (الخرابشة، 2017)؛ واختلفت نتائجها مع دراسة (الأسود وعساف، 2014)؛ ودراسة (العجلوني، 2016) التي جاءت بدرجة متوسطة؛ ودراسة (العمري، 2018). في حين جاءت الفقرة 23 «يعطي عضو هيئة التدريس الحرية والمسؤولية الكاملة لنشر أبحاثة» في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي بلغ 4.46 وهي عالية جداً، وقد يعود السبب في ذلك إلى أن البحث والنشر يعتبر من أهم اهتمامات عضو هيئة التدريس وأحد المعايير الأساسية التي يترقى بها، وأن الجامعة لا تقيده في نشر أبحاثة ولكن تشترط مجلات محكمة تتسم بالرصانة العلمية جيدة لشروط الترقية. اختلفت نتائجها مع دراسة (الأسود وعساف، 2014). وجاءت الفقرة 15 «يحق لعضو هيئة التدريس الحرية في الوصول إلى قواعد البيانات الإليكترونية داخل الجامعة وخارجها» في الترتيب الثاني أيضا، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 4.46. بنفس المستوى وهي عالية جداً، لأن جامعة قطر تتميز ببيئة بحثية تكنولوجية عالية ولديها اشتراكات في معظم قواعد البيانات الإليكترونية العالمية، وعضو هيئة التدريس يستطيع الاستفادة من هذه البيانات من خلال بطاقته الوظيفية سواء داخل الجامعة أم خارجها. بينما جاءت الفقرة 21 «تدعم الجامعة عضو هيئة التدريس في الحصول على التفرغ العلمي في جامعات أخرى» في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ 3.169 وبانحراف معياري بلغ 1.37 وبمستوى ممارسة متوسطة. ربما يعود ذلك إلى أن الجامعة تسمح لأعضاء هيئة التدريس القطريين وغير القطريين بالتفرغ العلمي ولكن هناك اختلاف في بنود سياسة إجازة التفرغ العلمي 002 تاريخ سريانها في 2016 بالنسبة للقطرين عن غير القطرين فهي ميسرة في شروطها بالنسبة للقطرين أكثر عن غير القطرين لذلك جاءت نتائج الفقرة متوسطة وليست ضعيفة.

ثالثاً - مجال الحرية في خدمة المجتمع: تشير النتائج في الجدول رقم 6 أن المتوسط العام لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى ممارسة الحرية الأكاديمية

لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية والإنسانية بجامعة قطر في «مجال الحرية في خدمة المجتمع» تراوحت بين مستوى ممارسة عالية جدا وعالية وضعيفة، وحصلت الفقرة 29 «تشجع إدارة الجامعة حرية عضو هيئة التدريس على التعاون مع الطلبة في الأنشطة العلمية وخدمة المجتمع المحلي» في الترتيب الأول، وبمتوسط حسابي بلغ 4.23 وانحراف معياري 87. وبمستوى ممارسة عالية جداً، ربما يُعزى ذلك إلى أن الجامعة محددة ساعات إضافية في الأسبوع مدتها ثلاث ساعات موزعة على الإثنين والأربعاء الهدف منها عقد اجتماعات وحلقات نقاشية وممارسة أنشطة طلابية، ويكون ذلك خارج نطاق الساعات التدريسية لعضو هيئة التدريس. اختلفت نتائجها مع دراسة (سعيد والإبراهيم، 2017). في حين حصلت الفقرة 26 «يتاح لعضو هيئة التدريس المشاركة في الأنشطة التي تقيمها الجامعة لخدمة المجتمع» في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي بلغ 4.20 وبانحراف معياري بلغ 89. وبمستوى ممارسة عالي، ربما يعود السبب في ذلك أنها الوظيفة الثالثة للجامعة وهناك شراكة مجتمعية بين الجامعة والمجتمع يتم من خلالها السماح لعضو هيئة التدريس المشاركة في فعاليات المجتمع المحلي سواء داخل الجامعة أم خارجها من خلال إعطاء المحاضرات والندوات التي يستفيد منها المجتمع. كما يعتبر أعضاء هيئة التدريس بيوت خبرة وجهات استشارية للمجتمع ويشاركون في أنشطة المجتمع ولجانه المختلفة. اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (العجلوني، 2016). بينما حصلت الفقرة 27 «يخفض العبء التدريس لعضو هيئة التدريس لأجل المشاركة في المجتمع المحلي» في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ 2.26 وبانحراف معياري بلغ 1.29 وبمستوى ممارسة ضعيفة. والسبب في ذلك يعود إلى أن أنظمة الجامعة وقوانينها لا يوجد بها نص قانوني يلزم الجامعة بتخفيض الساعات التدريسية لعضو هيئة التدريس لأجل المشاركة في أنشطة المجتمع، ولكن الجامعة حددت ساعات معينة لا يوجد بها تدريس في ذلك الوقت تسمي في بعض الجامعات ساعات الأنشطة الطلابية يمكن من خلالها عضو هيئة التدريس أن يشارك في الأنشطة المختلفة خدمة المجتمع.

رابعاً- مجال المشاركة في صنع القرار الجامعي: تظهر النتائج في الجدول رقم 6 أن المتوسط العام لتقديرات عينة الدراسة لمستوى ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية والإنسانية بجامعة قطر في «مجال حرية

المشاركة في صنع القرار الجامعي» تراوح بين عالية ومتوسطة وضعيفة، وحصلت الفقرة 42 «يسمح لعضو هيئة التدريس في اقتراح أساليب وبرامج تدريسية جديدة» في الترتيب الأول، بمتوسط حسابي بلغ 3.96 وانحراف معياري بلغ 1.08 بمستوى ممارسة عالية، وتعزو الباحثتان ذلك إلى أن الجامعة توجه الهيئات التدريسية إلى اقتراح برامج تدريبية وتدريسية جديدة تستفيد منها وتتوافق مع التقدم العلمي والتكنولوجي في التدريس الجامعي. اختلفت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (العمري، 2018) في حين حصلت الفقرة 36 «يمنح عضو هيئة التدريس فرصة المشاركة في اللجان المختلفة بالجامعة» في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي بلغ 3.86 وبانحراف معياري بلغ 1.17 بمستوى ممارسة عالية؛ وربما يعود السبب في ذلك لأن في كل جامعات العالم هناك لجان مختلفة هدفها خدمة الجامعة وتحقيق رؤيتها ورسالتها الأكاديمية، لذلك كانت استجابات أفراد العينة عالية لأنهم منضمين إلى لجان الجامعة المختلفة كلا حسب دوره وأهميته في اللجنة؛ لأجل تحقيق جودة العملية التعليمية. بينما حصلت الفقرة 43 «يطلع عضو هيئة التدريس على قرارات مجلس الجامعة ومناقشتها قبل اعتمادها «في الترتيب الأخير بمتوسط حسابي بلغ 2.43 وبانحراف معياري بلغ 1.40 وبمستوى ممارسة ضعيفة. ربما يعود السبب في ذلك إلى أن الجامعة لا تسمح لعضو هيئة التدريس بالمشاركة في صنع القرارات الأكاديمية والإدارية التي تصدر من مجلس الجامعة إلا في أمور محدودة أو يشارك فقط على مستوى الأقسام الأكاديمية وبعد ذلك ترفع إلى مجلس الجامعة. اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (الخزاعلة، 2016).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لتقديرات عينة الدراسة على المجالات الأربعة لأداة الدراسة وذلك حسب متغير «الجنس». والجدول رقم 7 يوضح ذلك.

جدول رقم 7

يبين نتائج اختبار (ت) للفروق في تقديرات أفراد العينة حسب متغير «الجنس»

المجالات	الذكور (ن) 234		الإناث (ن) 93		قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الحرية في التدريس	3.7	.71	3.7	.68	.878	.380
الحرية في مجال البحث العلمي	3.9	.66	3.9	.63	.385	.701
مجال الحرية في خدمة المجتمع	3.8	.70	3.8	.73	.572	.568
مجال حرية المشاركة في صنع القرار الجامعي	3.5	.88	3.3	.95	1.2	.22
الدرجة الكلية للاستبانة	3.8	.60	3.7	.60	.92	.356

يبين الجدول رقم 7 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) حيث أظهرت النتائج لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 بين متوسط تقديرات عينة الدراسة على مجالات الدراسة تعزى «لمتغير الجنس». وربما يعود السبب في ذلك إلى عدم وجود تأثير لمتغير الجنس على الحرية الأكاديمية لكون أعضاء هيئة التدريس من الذكور والإناث تطبق عليهم نفس الأنظمة واللوائح والقوانين الأكاديمية والإدارية بجامعة قطر، وهذا يدل أن الجنس في جامعة قطر ليس له علاقة كبيرة في ممارسة الحرية الأكاديمية. اتفقت نتائجها مع نتائج دراسة (سعيد والإبراهيم، 2017)؛ ودراسة (الخزاعلة، 2016)؛ واختلفت نتائجها مع دراسة (الخوالدة وعناب، 2017)؛ ودراسة (الخرابشة، 2017)؛ ودراسة (العجلوني، 2016) ودراسة (رعفيت، 2010).

بالنسبة لمتغير «نوع الكلية» تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لتقديرات عينة الدراسة على المجالات الأربعة، وذلك حسب متغير نوع الكلية. والجدول رقم 8 يوضح ذلك.

جدول رقم 8

يبين نتائج اختبار (ت) للفروق في تقديرات أفراد العينة حسب متغير «نوع الكلية»

المجالات	علمية (ن) 147		إنسانية (ن) 180		قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الحرية في التدريس	3.7	.66	3.7	7.3	-.27	.787
الحرية في مجال البحث العلمي	3.9	.65	3.9	.65	-.001	.999
مجال الحرية في خدمة المجتمع	3.7	.77	3.9	.65	108-	.059
مجال حرية المشاركة في صنع القرار الجامعي	3.5	.94	3.4	.87	.915	.361
الدرجة الكلية للاستبانة	3.7	.62	3.7	.58	-.313	.754

يبين الجدول رقم 8 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) حيث أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 بين متوسط تقديرات عينة الدراسة على مجالات الدراسة تعزى لمتغير «نوع الكلية». وربما يعود السبب في ذلك إلى حرص الجامعة على ضمان الحرية الأكاديمية في جميع الكليات دون استثناء، وأنها متساوية بين الكليات العلمية والإنسانية، فجميع الكليات تابعة لإدارة الجامعة وتحكمها قوانين وتعليمات وأنظمة إدارية، ويتم تطبيق نفس السياسات على جميع الكليات. واتفقت نتائجها مع نتائج دراسة (الأسود وعساف، 2014)؛ ودراسة (الرويلي، 2015)؛ ودراسة (العجلوني، 2016)؛ ودراسة (سعيد والإبراهيم، 2017)؛ واختلفت نتائجها مع دراسة (الخزاعلة، 2016).

بالنسبة لمتغير «الرتبة الأكاديمية»، تم استخدام تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين متوسط تقديرات عينة الدراسة على مجالات الدراسة تُعزى لمتغير «الرتبة الأكاديمية»، والجدول رقم 9 يوضح ذلك.

جدول رقم 9

يبين نتائج تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق في تقديرات أفراد العينة حسب متغير «الرتبة الأكاديمية»

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الحرية في التدريس	بين المجموعات	.983	2	.491	.995	.371
	داخل المجموعات	16.025	324	.494		
	المجموع	161.008	326			
الحرية في مجال البحث العلمي	بين المجموعات	1.235	2	.618	1.443	.238
	داخل المجموعات	138.689	324	.428		
	المجموع	139.924	326			
الحرية في خدمة المجتمع	بين المجموعات	.923	2	.461	.909	.404
	داخل المجموعات	164.455	324	.508		
	المجموع	165.378	326			
مجال حرية المشاركة في صنع القرار الجامعي	بين المجموعات	2.716	2	1.358	1.674	.189
	داخل المجموعات	262.741	324	.811		
	المجموع	265.357	326			
الدرجة الكلية للاستبانة	بين المجموعات	.914	2	.457	1.251	.288
	داخل المجموعات	118.439	324	.366		
	المجموع	119.353	326			

يبين الجدول رقم 9 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج تحليل التباين الأحادي، أظهرت أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 بين متوسط تقديرات عينة الدراسة على مجالات الدراسة تعزى لمتغير «الرتبة الأكاديمية». وقد يُعزى ذلك إلى أن الحريات الأكاديمية لجميع الرتب الأكاديمية واحدة تخضع للوائح وأنظمة الجامعة وقوانينها في الوظائف الثلاث للجامعة، فالخبرات الأكاديمية والإدارية التي اكتسبوها في جامعة قطر هي تراكمية

لجميع الأعضاء دون استثناء، وأنهم يتمتعون بالواجبات والحقوق ولهم دراية بالعمل سواء أكان العمل أكاديمي أم الإداري. اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (الأسود وعساف، 2014)؛ ودراسة (العجلوني، 2016)؛ ودراسة (سعيد والإبراهيم، 2017) في مجال خدمة المجتمع، بينما اختلفت مع دراسة (سعيد والإبراهيم، 2017) في مجال البحث العلمي وجاءت الفروق لصالح رتبة «أستاذ»، كما اختلفت نتائجها مع دراسة (الرويلي، 2015)؛ ودراسة (الخوالدة وعناب، 2017)؛ ودراسة (الخرابشة، 2017)؛ ودراسة (رعفيت، 2010).

بالنسبة لمتغير «الجامعة التي تخرج فيها عضو هيئة التدريس» تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لتقديرات عينة الدراسة على المجالات الأربعة لأداة الدراسة وذلك حسب المتغير «الجامعة». والجدول رقم 10 يوضح ذلك.

جدول رقم 10

يبين نتائج اختبار (ت) للفروق في تقديرات أفراد العينة حسب متغير «الجامعة التي تخرج فيها عضو هيئة التدريس»

المجالات	جامعة عربية (ن) 112		جامعة غير عربية (ن)215		قيمة (ت)	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الحرية في التدريس	3.8	.60	3.7	.74	1.23	.219
الحرية في مجال البحث العلمي	3.9	.63	3.9	.66	-.105	.916
مجال الحرية في خدمة المجتمع	3.9	.64	3.7	.74	1.65	.099
مجال حرية المشاركة في صنع القرار الجامعي	3.5	.81	3.4	.94	1.44	.151
الدرجة الكلية للاستبانة	3.4	.52	3.7	.64	1.23	.217

يبين الجدول رقم 10 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) حيث أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة

الإحصائية 0.05 بين متوسط تقديرات عينة الدراسة على مجالات الدراسة تعزى لمتغير «الجامعة التي تخرج فيها عضو هيئة التدريس». وربما يعود السبب في ذلك إلى أن موضوع الحرية الأكاديمية لا يقتصر على جامعة بعينها وإنما يشمل جميع الجامعات سواء كانت جامعة عربية أم أجنبية، وأن ممارسة الحرية الأكاديمية تهم جميع الجامعات لأنها تتعلق بعضو هيئة التدريس الذي يُعد الركن الأساس في الجامعة وفي تحقيق مخرجات وجودة عالية من التعليم. واتفقت نتائجها مع نتائج دراسة (الخوالدة وعناب، 2017).

توصيات الدراسة

- أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك فقرات حصلت على متوسط حسابي ضعيف ومتوسط في مجال البحث العلمي والمشاركة في صنع القرار الجامعي، لذلك توصي الدراسة بتطوير لوائح وأنظمة جامعة قطر لتوفير أكبر قدر ممكن من الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس خاصة في مجال البحث العلمي والمشاركة في صنع القرار الجامعي.
- أشارت نتائج الدراسة إلى أن عضو هيئة التدريس في الجامعة لا يطلع على قرارات مجلس الجامعة ومناقشتها قبل اعتمادها، لذلك توصي الدراسة بمنح عضو هيئة التدريس فرصة أكبر في مجال المشاركة بالقرارات الجامعية.
- أشارت نتائج الدراسة إلى أن نصاب عضو هيئة التدريس من الساعات التدريسية عالية جداً بدرجة لا تسمح له بالمشاركات والفعاليات الخاصة بخدمة المجتمع إلا في أضيق الحدود لذلك توصي الدراسة بتقليل نصاب العضو بما يتناسب مع الفعاليات والأنشطة المطلوبة تنفيذها.
- إجراء دراسة حول الحرية الأكاديمية في جامعة قطر من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا.

Level of Practicing Academic Freedom of Faculty Members at the Scientific and Humanitarian Colleges of Qatar University – a Field Study

Prof. Hamda H. Al-Saadi
College of Education
University of Technology & Applied Science
Sultanate of Oman

Prof. Badria M. Al-maryi
College of Education
Qatar University
State of Qatar

Abstract

The study aims to explore the level of practicing academic freedom of faculty members at the Scientific and Humanitarian Colleges of Qatar University. It also, heads to identify differences in the views of faculty members in relation to variables; sex, college type, academic level, and university in which the faculty member graduated.

In order to achieve the objectives of the study, the researchers prepared a 43-item questionnaire covering four areas; namely: teaching, scientific research, community service, and university participation in decision-making. The tool was applied to a sample (n=327) of faculty members. Results showed that the level of academic freedom exercised by faculty members in the scientific and human faculties at Qatar University was moderate, and that the highest area of freedom was exercised in the field of community service. However, the level of practicing academic freedom in the field of scientific research and participation in decision making was moderate. In light of these findings, the researchers recommended the development of the regulations of the University of Qatar to provide responsible academic freedom to faculty members, especially in the field of scientific research and participation in university decision-making.

Key words: Practicing Academic Freedom, University of Qatar.

المراجع

الأسود، فايز وعساف، محمود (2014). الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل تفعيلها. *مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، 16*(1)، 63-94.

البلعاسي، سعود مسير (2008). *درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى الأكاديميين في كليات التربية في الجامعات الرسمية بالمملكة العربية السعودية*، [رسالة دكتوراه غير منشورة]. الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الجازي، هندية (2017). *درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعات إقليم جنوب الأردن*، [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة مؤتة، الأردن.

حواله، سهير (2012). الحرية الأكاديمية لمعلم التعليم العام والإبداع، رؤية للحوار. *مجلة العلوم التربوية*، مصر، 20(4)، 1-25.

الخرابشة، عمر (2017). درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن للحريات الأكاديمية من وجهة نظرهم. *مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، 23*(1/ب)، 375-409.

الخزاعلة، محمد (2016). واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء ومعيقات ممارستها من وجهة نظرهم. مؤتة للبحوث والدراسات- *سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 31*(6)، 131- 168.

الخوالدة، محمد وعناب، تغريد (2017). *الحرية الأكاديمية كما يتصورها أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الأردنية*. مؤتة للبحوث والدراسات- سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مؤته، 32(1)، 175-208.

الذيقاني، عبدالله (2007). *الحريات الأكاديمية واستقلال الجامعات- المعنى والتأصل*. بحث مقدم للمؤتمر الدولي الخامس التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة، الفترة من 11-2007/7/12، جامعة تعز، اليمن.

رعفيت، أحمد (2010). *درجة توفر الحرية الأكاديمية في جامعتي اليرموك والسلطان قابوس- دراسة مقارنة*، [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة اليرموك، الأردن، أربد.

الرويلي، سعود (2015). الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية كما يراها أساتذة الجامعات السعودية الناشئة الحكومية والأهلية. *مجلة التربية*، جامعة الزهر، 3(163)، 801-838.

الزبون، محمد والحجاوي، راما (2017). *دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها من وجهة نظرهم*. دراسات العلوم التربوية، عدد خاص من مؤتمر كلية العلوم التربوية بعنوان مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي، 113-123.

زراقة، فيروز (2015). الحرية الأكاديمية وأزمة البحث الاجتماعي في العالم العربي رؤية استراتيجية لمستقبل البحث الاجتماعي. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، *14*(13)، 244-255.

زروالي، وسيلة وابرايعم، سامية (2018). درجة ممارسة الحرية الأكاديمية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضا هيئة التدريس. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا*، *11*(36)، 175-195.

سعيد، هبة والإبراهيم، عدنان (2017). دراسة مقارنة لمستويات ممارسة الحرية الأكاديمية في جامعات شمال الأردن الحكومية والخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *دراسات العلوم التربوية*، *44*(4)، 261-276.

شنطاوي، نواف موسى ومعاية، عادل (2011). مدى مراعاة إدارات الجامعات الأردنية الرسمية للشفافية والمساءلة في عملياتها الإدارية والمالية. *مجلة أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية، والاجتماعية: 27*(1)، 803-824.

عامر، طارق عبدالروؤف (2010). *البحث العلمي والبحث التربوي*. القاهرة، مصر: مؤسسة طيبه للنشر والتوزيع.

عباس، علا (2015). *دور الحرية الأكاديمية والديمقراطية التربوية في تطوير مناهج التعليم الأكاديمي (جامعات حكومية - جامعات خاصة) في الجمهورية العربية السورية من وجهة نظر الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية*، [رسالة ماجستير غير منشورة]. كلية التربية، جامعة دمشق، سوريا.

العجلوني، محمود حسن (2016). الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمال الأردن. *المجلة الأردنية في العلوم التربوية، 12*(4)، 479-494.

العجمي، نوف عبدالعالي (2016). الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية والغربية (دراسة مقارنة). *مجلة البحث العلمي في التربية*، (17)، 638-650.

العمري، فاضل محمد (2018). واقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية، التحديات والحلول في ضوء رؤية 2030. *مجلة البحث العلمي في التربية، 19*(4)، 659-681.

الغريب، شبل (2012) الحرية الأكاديمية في المواثيق الدولية. *مجلة كلية التربية*، جامعة الأسكندرية، 22(1) ، 23-95.

مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان (2019). *إعلان عمان للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، مؤتمر الجمعية العمومية الثامنة والستون لخدمة الجامعات العالمية والمنعقد في ليما في الفترة من 6 – 10/ 1988* استرجع بتاريخ 10 /2/ 2019 . https://www.addustour.com/articales/ 677654

مكتب الاستراتيجية والتطوير (2018). *أرقام وحقائق - جامعة قطر 2018/2017*. جامعة قطر.

هادي، رياض عزيز (2010). *الجامعات النشأة والتطور- الحرية الأكاديمية الاستقلالية*. سلسلة ثقافية جامعية، جامعة بغداد، بغداد، 2(2).

Abbas, A. (2015). *The role of academic freedom and educational democracy in the development of academic curricula, (government universities - private universities) in the Syrian Arab Republic from the point of view of students and members of the faculty*, (in Arabic). (Unpublished Master Thesis) Faculty of Education, Damascus University, Syria.

Al-Ajluni, M.H. (2016). The academic freedom of faculty members at the faculties, Applied Balqa University in the governorates of Northern Jordan, (in Arabic). *The Jordanian Journal of Educational Sciences*, 12(4), 479-494.

Al-Ajmi, N.A. (2016). The academic freedom in the Arab and Western Universities - Comparative Study, (in Arabic). *Journal of Scientific Research in Education,* No. 17, 638-650.

Al-Amri, F.M. (2018). The academic freedom reality of the university professor at Saudi State Universities, challenges and Solutions in the light of Vision 2030, (in Arabic). *Journal of Scientific Research in Education*, 19(4), 659-681.

Al-Balaasi, S.M. (2008). *The degree of academic freedom at College of Education in the official universities of Saudi Arabia*, (in Arabic). (Unpublished Ph.D. Diss.) The University of Jordan, Amman, Jordan.

Al-Dhikani, A. (2007). *The academic freedom and university autonomy - meaning and origin,* (in Arabic). Research presented to the Fifth International Conference on University Education in the knowledge Society, 11-12 July 2007, Taiz University, Yemen.

Al-Jazi, H. (2017). *Degree of academic freedom of faculty members at universities in the South Jordan region*, (in Arabic). (Unpublished Master Thesis) Muatah University, Jordan.

Al-Kharabsha, O. (2017). Practice degree of faculty members at Applied Balqa University in Jordan for academic freedoms from their point of view, (in Arabic). *Al-Manara Research and Studies Journal*, Al-Bayt University, 3(1), 375-409.

Al-Khawalda, M. & Annab, T. (2017). The academic Freedom as perceived by faculty members of some Jordanian universities (in Arabic). *Muatah for Research and Studies - the Human and Social Sciences Series, Muatah University*, 32(1), 175-208.

Al-Zaboon, M. & Al-Hadjawi, R. (2017). The role of Jordanian universities in promoting academic freedom for its faculty members from their point of view, (in Arabic). *The Studies of Educational Sciences, a special issue of the Faculty of Education Conference entitled the Conference on higher Education in the Arab World,* 113-123.

Al-Gharib, Sh. (2012). Academic Freedom in international Conventions, (in Arabic). *Journal of the Faculty of Education*, Alexandria University, 22(1), 23-95.

Al-Khozaala, M. (2016). The practice of academic freedom of faculty members at the University of Zarqa and the constraints of their practice from their point of view, (in Arabic). *Mu'ta for Research and Studies - the Human and Social Sciences Series,* 31(6), 131-168.

Al-Ruwili, S. (2015). The academic freedom in Saudi universities as seen by professors of emerging Saudi State and National Universities, (in Arabic). *Education Journal Al-Zahr University*, III(163), 801-838.

Amman Centre of Human Rights Studies (2019). *Amman declaration of Academic Freedoms and the Independence of higher Education and Scientific Research institutions,* (in Arabic). sixty-eighth General Assembly for the Service of International Universities, held in Lima from 6-10/1988, https:// www.addustour.com/articales/ 677654. Recall on 10/2/2019.

Amer, T.A. (2010). *Scientific Research and Educational Research*, (in Arabic). Cairo, Egypt: Taiba Foundation for Publishing and Distribution.

Barger, B.M. (2010). Satisfaction with Academic Freedom. Dissertation Submitted to the Graduate School as partial fulfillment of the requirements for the Doctor of Philosophy Degree in Higher Education. The University of Toledo: U.S.A.

Downs, D.A. (2009). Academic freedom: What it is, what it isn't, and How to tell the Difference. *John William Pope Center for Higher Education Policy, Raleigh***,** North Carolina.

Ekundayo, H.T. & Adedokun, M.O. (2009). The Unresolved Issue of University Autonomy and Academic Freedom in Nigerian, *Universities Humanity & Social Sciences Journal,* 4(1), 61-67.

El-Aswad, F. & Assaf, M. (2014). The Academic Freedom of faculty members at College of Education in Palestinian Universities in Gaza governorate and ways to reinforce them. Al-Azhar, (in Arabic). *University Journal, the Human Sciences Series*, 16(1), 63-94.

Hadi, R.Z. (2010). *The rise of universities and its development- Academic freedom of independence*, (in Arabic). University Cultural series, University of Baghdad, Baghdad. 2(2).

Hawala, S. (2012). The academic freedom of education and Innovation, Vision of discussion, (in Arabic). *Journal of Educational Sciences*, Egypt, 20(4), 1-25.

Hogan, B. & Trotter, L. (2013). Academic freedom in Canadian higher education Universities colleges, and institutes were not created Equal Canadian. *Journal of Higher Education,* 43 (2), 64-84.

Hudson, Ch. & Williams, J. (2016). *Why Academic Freedom Matters: A Response to a Current Challenges.* Civitas, London SWIP 3QL.

Karran, T. (2007). Academic freedom in Europe. *British Journal of Educational Studies, 57*(2), 191-215.

McCluskey, F. B. & Winter, M.L. (2014). Academic Freedom in The Digital Age, *On the Horizon*, 136-146.

Ra'afit, A. (2010). *Degree of academic freedom at Yarmouk and Sultan Qaboos University - Comparative study*, (in Arabic). (Unpublished doctoral thesis), Yarmouk University, Jordan, Irbid.Taiz, Yemen.

Said, H. & Ibrahim, A. (2017). Comparative Study of Academic levels related to practice freedom at Universities in Northern Jordan, Government and Private from the perspective of faculty members, (in Arabic). *Studies of Educational Sciences*, 44(4), 261-276.

Shantawi, N. & Ma'aiaa, A. (2011). The extent to which the official Jordanian University departments have considered transparency and accountability in their administrative and financial operations, (in Arabic). *The Journal of Research of Yarmouk:* The Human Sciences Series, and Social Sciences, 27(1), 803-824.

Strategy and Development Office (2018). *Figures and Facts*, (in Arabic) Qatar University 2017/2018, Qatar University.

Taiwo, E. (2012). Regulatory Bodies, Academic Freedom and Institutional Autonomy in Africa: Issues and Challenges. The Nigerian Example,

Council for the Development of Social Science Research in Africa, 9(182), 63-89.

Zerouali, W. & Ibraim, S. (2018). Degree of Academic Freedom at the University of Algeria from the perspective of the faculty members, (in Arabic). *Arab Journal of Quality guarantee of University Education, University of Science and Technology, 11*(36), 175-195.

Zraaka, F. (2015). The academic freedom and the crisis of Social Research in the Arab world strategic Vision for the future of Social Research, (in Arabic). *Journal of Social Studies and Research*, 14(13), 244-255.